



التمثيل العادل في القانون الجديد لانتخاب لجنة الطلاب والأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت موضع ترحيب من جميع الأفرقاء، ومجلس الشيوخ يوافق عليه

توصّل الطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت إلى حل لمشكلة المأزق المستمر في لجنة الطلاب والأساتذة على خلفية توزيع المقاعد على الكليات واعتماد منظومة جديدة للتصويت.

فقد اتفق جميع الأعضاء تقريباً من طلاب وأساتذة في اللجنة، فضلاً عن مجلس الشيوخ في الجامعة، على اعتماد نظام التصويت النسبي. يُتوقع أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ اعتباراً من خريف 2016.

أجرت لجنة النظام الداخلي المؤلفة من ثلاثة طلاب، خلال الشهرين الماضيين، بحثاً مكثفاً حول خيرة الممارسات الانتخابية العالمية من أجل التوصل إلى آلية تؤمّن التمثيل الأكثر إنصافاً لجميع اللوائح. وقد عمل الطلاب في لجنة النظام الداخلي، وهم: نائب رئيس لجنة الطلاب والأساتذة وطالب دراسات عليا في علوم المعلوماتية - منذر الحموي، والطالب في الهندسة الميكانيكية والرياضيات - علي أيوب، والطالبة في علوم المعلوماتية - ريم أبو ابراهيم، عن كثب مع مستشاري اللجنة الدكتور دانيال الأسمر والدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن، ومستشارين من مجلس شيوخ الجامعة الدكتور محمد أبيض والدكتور عماد الحاج، وعميد شؤون الطلاب الدكتور طلال نظام الدين، للتوصل إلى ما يسمّى نموذج "ن+1"، الذي يؤمّن التمثيل النسبي على مستوى الكليات.

وفي هذا الصدد، قالت ريم أبو ابراهيم: "نظراً لعدم تطبيق قانون انتخابي واحد معمم على جميع الكليات، كانت هناك حاجة ملحة إلى اعتماد آلية للتصويت تضمن التمثيل العادل في الجامعة برمتها. كانت هناك حاجة إلى اعتماد التمثيل النسبي في كل كلية، بما يضمن الإنصاف في حظوظ الفوز لجميع المرشحين في كل المجموعات. لقد حان الوقت لوضع أسس هذا القانون الانتخابي الجديد".

يتيح القانون الانتخابي الجديد لكل كلية انتخاب نسبة من مقاعد الطلاب في لجنة الطلاب والأساتذة متكافئة مع عدد الناخبين المؤهلين الذين تضمّمهم الكلية. بموجب هذا القانون، تحصل كل من كلية الفنون والعلوم وكلية الهندسة والهندسة المعمارية على خمسة مقاعد، وكلية سليمان العليان لإدارة الأعمال على ثلاثة مقاعد، وكل واحدة من الكليات الأصغر حجماً على مقعدين. وتُخصّص ستة مقاعد للأساتذة.

فضلاً عن ذلك، يفرض القانون الجديد تصويت الطلاب على لائحة واحدة فقط في كليّتهم – في إجراء الهدف منه تعزيز الحملات الانتخابية والاقتراع المستند إلى البرامج – ويتيح لهم في الوقت نفسه اختيار مرشحهم المفضل في اللائحة التي ينتخبونها.

يُطبَّق نظام "ن+1" على الشكل الآتي: إذا كان لدى كلية عدد معيّن من المقاعد يُشار إليه بحرف "ن"، نضيف 1، ثم نقسم 100 على النتيجة للحصول على نسبة الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد. بناءً عليه، في كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال، "ن+1" تساوي أربعة، ما يعني أنه يجب الحصول على 25 في المئة من الأصوات للفوز بمقعد. ومن أجل الفوز بالمقاعد الثلاثة، يجب أن تتال اللائحة مجتمعة نسبة 75 في المئة من الأصوات. في حال انقسمت نسبة التصويت إلى 30-70 في المئة، تفوز اللائحة الحائزة على النسبة الأعلى من التصويت بمقعدين في حين تتال اللائحة التي تحتل المرتبة الثانية مقعداً واحداً. أما إذا توزّعت نسب التصويت على الشكل الآتي: 30-30-40، تتال كل لائحة مقعداً واحداً. في الكليات التي حُصِّص لها مقعدان في اللجنة، يجب أن تحصل اللائحة على أكثر من 60 في المئة من الأصوات للفوز بالمقعدين.

وقد أضافت ريم أبو عبدالله: "مع زيادة عدد الطلاب في الكلية، تتراجع النسبة المطلوبة للفوز بمقعد، ما يجعل من الأسهل على الأقليات والمجموعات المستقلة الحصول على تمثيل في اللجنة".

قال علي أيوب أن اللجنة أجرت بحثاً مكثفاً حول تجارب الجامعة في صدد الانتخابات الطلابية عبر السنين وفي نظم التصويت في مختلف أنحاء العالم من أجل تطوير "نظام اقتراع عادل ومنطقي يضمن حسن التمثيل".

وتابع: "عندما قدّمنا اقتراحنا، حظي الاقتراح بالموافقة على الفور، ولم يعارضه أحد! لم يجرب هذا النظام أحد من قبل، لا في الجامعة الأميركية في بيروت ولا في لبنان، لأن المرء يخشى عادةً المجهول. هذا الإنجاز يجعل الجامعة الأميركية في بيروت رائدة في تعزيز الديمقراطية الطلابية".

يقيم علي أيوب مقارنة بين كليات الجامعة والمحافظات اللبنانية قائلاً: "هذا القانون قابل للتطبيق تماماً على صعيد لبنان. فتوزيع المقاعد ومنهجية احتساب الأصوات بالاستناد إلى معادلات حسابية يقودان إلى حل ثابت تماماً، وأكثر منطقية وإنصافاً للجميع".

ومن جهته، قال منذر الحموي، نائب رئيس لجنة الطلاب والأساتذة: "من المهم أن ندرك أن الطلاب أنفسهم هم الذين اتخذوا القرار بشأن مرتكزات القانون الجديد... لقد قال الطلاب كلمتهم." وأضاف: "يضمن القانون الانتخابي الجديد التماسك والإنصاف وحسن تمثيل الأقليات. عسى أن يصبح للبنان، ذات يوم، قانون انتخابي مماثل".

يجب إنجاز العديد من الخطوات الإدارية قبل إقرار القانون الجديد بصورة رسمية، لكن عميد شؤون الطلاب، طلال نظام الدين، توقع أن يصبح القانون جاهزاً في غضون أيام أو أسابيع.

وأضاف نظام الدين "إن هذا لإنجاز مدهش على مستويات عدة. أولاً، إنه نموذج عن المرونة والعمل على التوصل إلى تفاهم من أجل الخير الأوسع، وهو أمر نادر لسوء الحظ في المشهد السياسي في بلادنا. ثانياً، إنه نموذج ديمقراطي يعتمد على التمثيل النسبي، وهو ينسجم بالتالي مع مبدأ ديمقراطي مهم غالباً ما يتم

تجاهله: لا تقوم الديمقراطية فقط على حكم الأكثرية بل تصون أيضاً حقوق الأقليات. ثالثاً، إنها منظومة فريدة من نوعها جرى إعدادها داخل الجامعة. يُضاف إلى ذلك نظام التصويت الإلكتروني المعتمد في الجامعة الأميركية في بيروت. ولهذا أعتبر أننا تفوّقنا في مجالات الابتكار والإبداع والحلول في ظروف معقّدة. يؤمّل أن يشكّل هذا النموذج مثلاً يُحتذى للأنظمة السياسية الوطنية في المنطقة كي تأخذ علماء به، ومن يدري، قد نفتدي به".

يشار إلى أن ممثلي الطلاب المنتخبين حديثاً ركّزوا منذ الانتخابات في تشرين الثاني 2015 على إيجاد حل لمعضلة آلية التصويت. والآن وبعدها تمت تسوية هذه المسألة بما يُرضي الجميع، يمكنهم التفرّغ للمسائل الأخرى المطروحة على جدول أعمالهم.

تأسست الجامعة الأميركية في بيروت في العام 1866 وتعتمد النظام التعليمي الأميركي الليبرالي للتعليم العالي كنموذج لفلسفتها التعليمية ومعاييرها وممارساتها. وهي جامعة بحثية تدريسية، تضم هيئة تعليمية تتكون من أكثر من 700 عضو وجسماً طلابياً يضم حوالي 8,500 طالب وطالبة. تقدّم الجامعة حالياً أكثر من 130 برنامج للحصول على البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، والدكتوراه في الطب. كما توفر تعليماً طبياً وتدريباً في مركزها الطبي الذي يضم مستشفى فيه 420 سريراً.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمكتب الإعلام في الجامعة الأميركية في بيروت:

Office of Communications, information@aub.edu.lb, 01-75 96 85

Website: www.aub.edu.lb
Facebook: <http://www.facebook.com/aub.edu.lb>
Twitter: http://twitter.com/AUB_Lebanon